



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

6 تموز/يوليه 2023

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الملحق رقم 29



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

6 تموز/يوليه 2023



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
5	الأول - مقدمة
6	الثاني - أعمال اللجنة في عام 2023
6	ألف - إقرار جدول الأعمال
6	باء - تقرير الرئيس
8	جيم - التوصيات
8	دال - اعتماد تقرير اللجنة

الفصل الأول

مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة، بموجب قرارها 17/76، بعدما أحاطت علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي (A/76/29)، من رئيس اللجنة أن يواصل مشاوراته غير الرسمية مع أعضاء اللجنة، وأن يقدم تقريراً، عن طريق اللجنة، إلى الجمعية في دورتها الثامنة والسبعين.
- 2 - وعملاً بذلك القرار، عقدت اللجنة المخصصة دورتها الرسمية (الجلسة 460) في 6 تموز/يوليه 2023 في مقر الأمم المتحدة. وعقد الرئيس أيضاً عدداً من المشاورات والاجتماعات خلال عام 2023.
- 3 - وفي الجلسة 460، أدلت الوفود التالية ببيانات أثناء المناقشة العامة في إطار البند 4 من جدول الأعمال: إندونيسيا، والاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وأستراليا، والصين، والهند.
- 4 - وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية:

(أ) 43 عضواً:

أستراليا	موزامبيق
بنغلاديش	هولندا (مملكة -)
بلغاريا	النرويج
كندا	عمان
الصين	باكستان
جيبوتي	بنما
مصر	بولندا
إثيوبيا	رومانيا
ألمانيا	الاتحاد الروسي
اليونان	سيشيل
الهند	سنغافورة
إندونيسيا	الصومال
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سري لانكا
العراق	السودان
إيطاليا	تايلند
اليابان	أوغندا
كينيا	الإمارات العربية المتحدة
ليبيريا	جمهورية تنزانيا المتحدة
مدغشقر	اليمن
ماليزيا	زامبيا
ملديف	زمبابوي
موريشيوس	

(ب) المراقبون:

نيبال

جنوب أفريقيا

السويد

5 - وكان أعضاء مكتب اللجنة، بعد إجراء انتخابات لملء الشواغر في المكتب، على النحو التالي:

الرئيس

بيتر موهان مايثري بيريس (سري لانكا)

نواب الرئيس

تيموثي أوسوليفان (أستراليا)

أندي آرون (إندونيسيا)

إنياسيو فيرجيليو دومينغوس (موزامبيق)

المقرر:

إيرينيرينا رافيلوناريفو أندرياماسي (مدغشقر)

الفصل الثاني

أعمال اللجنة في عام 2023

ألف - إقرار جدول الأعمال

6 - في الجلسة 460، أقرت اللجنة جدول الأعمال بالصيغة الواردة في الوثيقة [A/AC.159/L.153](#)، ونصه كما يلي:

- 1 - افتتاح الدورة.
- 2 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 3 - إقرار جدول الأعمال.
- 4 - تقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 17/76.
- 5 - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.
- 6 - مسائل أخرى.

باء - تقرير الرئيس

7 - في الجلسة 460، نظرت اللجنة في البند 4 من جدول أعمالها المتعلق بتقرير رئيس اللجنة المقدم عملاً بالفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 17/76 وأدلى الرئيس بالبيان الشامل التالي بشأن مشاوراته:

”مع اختتام الاجتماع الثالث والثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من المناسب أن تجتمع هذه اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لاعتماد تقرير يتعلق تحديداً بمنطقة المحيط الهندي.

”إن منطقة المحيط الهندي تؤدي دوراً محورياً في استدامة النمو الاقتصادي العالمي وفي توليد زيادة حادة قوية في المصالح والمنافسة الاستراتيجية. وبما أن منطقة المحيط الهندي هي واحد من أكثر الممرات التجارية ازدحاماً وأهمية في العالم - إذ يمرّ عبرها ثلثا شحنات النفط العالمية وثلث الشحنات السائبة وتضم أكثر ممرات الاتصالات البحرية حيوية في المحيط الهندي - فإنها تؤثر بشكل مباشر على التجارة العالمية وتتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. لذا، فإن ضمان السلامة والأمن والحفاظ على حرية الملاحة في الممرات البحرية أمر حيوي، لا للمنطقة فحسب، بل أيضاً للاقتصاد العالمي.

”وأرى أن دول المنطقة لا يسعها أن تظل متغاضية عن التطورات الجارية في المنطقة، لأن ذلك يؤدي إلى آثار سلبية على أمن المنطقة. وإن فشل مؤتمرين متتاليين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هو دليل على تدهور في التقيد بمبادئ نزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن تولي جميع الجهات المعنية في منطقة المحيط الهندي الأولوية للحوار البناء والتعاون والسعي إلى تحقيق المصلحة المشتركة في استقرار المنطقة.

”ولا يمكن للمرء أن ينسى أن القرار 2832 (د-26) المتخذ عام 1971 قد وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ثلثي أصوات العالم. وكان القرار بمثابة صرخة ضد أخطار تنافس القوى العظمى في المنطقة.

”ودعت النقطة الثانية من الاقتراح الدول العظمى إلى أن تجري، وفقا لهذا الإعلان، مشاورات فورية مع الدول المشاطئة للمحيط الهندي من أجل، أولاً، أن تكف عن التسبب بمزيد من التصعيد وأن توقف توسيع وجودها العسكري في المحيط الهندي، وثانياً، أن تزيل من المحيط الهندي كل القواعد والمنشآت العسكرية ومرافق الإمداد اللوجستي، وأن تتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومن أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري للقوى العظمى في المحيط الهندي تكوّن في سياق التنافس بين القوى العظمى.

”واليوم، وفي أعقاب ذلك، قدمت هذه اللجنة، في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اقتراحاً من ثلاث مراحل بشأن إخلاء المحيط الهندي من الأسلحة النووية:

”أولاً، أن تلتزم بلدان المنطقة بسياسة لنزع السلاح النووي. وثانياً، اعتبار المحيط الهندي، إلى الأبد، منطقة سلام، ضمن حدود تحدّد فيما بعد، مع المجال الجوي الذي يعلوه وقاع المحيط الممتد تحته. وثالثاً، أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام بعدم نشر أسلحة نووية في منطقة السلام في المحيط الهندي.

”بيد أنه من دواعي الأسف أنه تعذّر على اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التوصل طوال هذه العقود إلى اتفاق بشأن طريقة تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام لعام 1971، وإن كانت صلاحية أهداف الإعلان ورؤيته لا تزالان مستصوبتين وقائمتين.

”ومع ذلك، سجلت المبادرات الإقليمية نتائج أفضل، من خلال الإمكانات التي أتاحتها منصات مثل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، في تعزيز التعاون والنهوض بالأهداف المشتركة.

”ستتولى سري لانكا، في الجزء الأخير من هذا العام، رئاسة رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للفترة 2023-2025. وعقدت سري لانكا الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالسلامة والأمن البحريين التابع للرابطة في آذار/مارس 2023 في كولومبو، لاستعراض التقدم المحرز في الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة عمل الفريق العامل ولإعادة النظر في أهدافها. وستواصل سري لانكا العمل بصفتها البلد المنسق للفريق العامل إلى أن تتولى رئاسة الفريق. وتتوقع سري لانكا، بصفتها رئيسة الرابطة، أن تتولى ترتيب وتنسيق واستضافة وترؤس اجتماعات كبار المسؤولين، والعديد من الاجتماعات الأخرى التي يأذن بها المجلس، بشأن جدول أعمال سري لانكا ما إن تتولى الرئاسة.

”إن منطقة المحيط الهندي تؤدي دوراً محورياً في استدامة النمو الاقتصادي العالمي وفي توليد زيادة حادة قوية في المصالح والمنافسة الاستراتيجية. وعليه، فإن التعاون الدفاعي في منطقة المحيط الهندي هو أمر حتمي وليس خياراً استثنائياً. والتحديات المتشابكة التي تواجهها تتطلب بذل جهود جماعية، إذ لا يمكن لأي دولة وحيدة أن تواجهها بمفردها. كما أن المنازعات الإقليمية والبحرية التي تشهدها المنطقة تحمل في طياتها خطر تصاعد حالات التوتر وتمسّ باستقرار منطقة المحيط الهندي الأوسع، مع ما يترتب عليه ذلك من احتمال حصول تصاعد في نزاع يمكن أن يتحول إلى حرب واسعة النطاق ويؤدي إلى استخدام للأسلحة المتطورة، ما يعرّض الموارد الإقليمية القيمة للخطر.

”إن التعاون الدفاعي في منطقة المحيط الهندي يهدف، كما تعلمون، إلى ترسيخ الثقة المتبادلة والقدرات الأمنية المعززة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة. وعليه، فهو يتطلب تعاوناً

في بذل الجهود بين الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية الكبرى، ومن خلال تشجيع إقامة الشراكات وتعزيز التعاون قد نتمكن من أن نعالج بكفاءة الهواجس الأمنية المتشابكة التي نحددها بأنفسنا، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالطابع المتعدد الأوجه لهذه التحديات.

”وأكرر تأكيد حقيقة موقف سري لانكا، وهو أنه ينبغي للمحيط الهندي أن يكون منطقة سلام تعمل من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة، دون السماح بأي ضغوط إضافية. وموقف سري لانكا هو أنه ينبغي عدم استخدام منطقة المحيط الهندي للقيام بأنشطة عسكرية، والتركيز بالكامل على تعزيز الأنشطة التجارية والاقتصادية.

”وأخيراً، واستكمالاً للعمل المنجز على الصعيد الإقليمي، يجب أن يستمر عمل هذه اللجنة على مستوى الأمم المتحدة في سياق التزامنا الجماعي بكفالة السلام والأمن والنمو الاقتصادي في المنطقة“.

8 - وأثناء الجلسة، جرى تبادل للآراء بشأن طائفة من المسائل المتصلة بأعمال اللجنة.

9 - وأكدت اللجنة من جديد استمرار أهمية الولاية التي تضطلع بها في ضوء التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة. وأشارت الآراء إلى أن المنظمات، من قبيل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، لها أهمية خاصة في تعزيز التعاون في مجال السلامة والأمن البحريين. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة استمرار مشاركة الدول الأعضاء في العملية بهدف تحديد اتجاه عمل اللجنة في المستقبل ليعكس الواقع الراهن والمصالح المتقاربة في المنطقة. وأكدت اللجنة مجدداً التزامها بتحقيق أهداف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

10 - ولا تزال اللجنة مقتنعة بأن من المهم مشاركة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستعملين البحريين الرئيسيين في عمل اللجنة وبأن من شأن هذه المشاركة أن تسهم في إحراز تقدم في إجراء حوار يعود بالنفع على الجميع يرمي إلى تهيئة الظروف لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

جيم - التوصيات

11 - طُلب إلى الرئيس أن يواصل المشاورات غير الرسمية مع أعضاء اللجنة وأن يقدم تقريراً عن طريق اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

دال - اعتماد تقرير اللجنة

12 - في الجلسة 460، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة.

13 - وفي الجلسة ذاتها، أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة بعزمه على إجراء مشاورات غير رسمية بشأن نص مشروع القرار المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

14 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمدت اللجنة تقريرها.

